

Distr.: General
6 May 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/47. ويبحث التقرير التأثير السلبي لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان.

* يُقدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/47 الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع الدول وغيرها أصحاب المصلحة وبمراعاة آرائهما، تقريراً بشأن التأثير السلبي لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان.
- 2- وفي 23 آب/أغسطس 2021، عُمت مذكرة شفوية واستبيان على الدول الأعضاء طلباً لمداخلتها. ورُبط الاتصال بأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، لطلب مدخلات. واستُرشد في هذا التقرير بالمساهمات الـ 56 الواردة وبالمشاورات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة⁽¹⁾.
- 3- ويبحث التقرير التأثير السلبي لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشّة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان. ويقدم أمثلة على الممارسات الجيدة المعمول بها ويُختتم بتوصيات ملموسة لمعالجة تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

ثانياً - تأثيرات تغير المناخ على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة

- 4- يمكن أن تشمل الفئات المعرضة بصورة غير متناسبة لخطر التأثيرات السلبية لتغير المناخ الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والفلاحين، والمهاجرين، والأطفال، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، والأشخاص الذين يعيشون في ظروف تتسم بندرة المياه والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وغير ذلك من الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة وتتعرض لخطر التخلف عن الركب. ويمكن أن تختلف تأثيرات تغير المناخ بحسب عدد من العوامل، بما في ذلك الجغرافيا، والفقر، والعمر، والعامل الجنساني، ونوع الجنس، والإعاقة، وحالة الهجرة، والدين، والعرق، والخلفية الثقافية أو الإثنية. وقد تتضافر أو تتداخل أو تتقاطع في هذا الصدد أشكال متعددة من أوجه التمييز، بما في ذلك العنصرية، والتمييز على أساس نوع الجنس، والطبقية، لا سيما في سياق تجارب الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة⁽²⁾.
- 5- ومع أن هذا التقرير يركز على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، فالناس كافة في كل مكان معرضون أيضاً لأخطار كبيرة بسبب طبيعة أزمة المناخ ونطاقها. وقد خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ يؤثر على كل منطقة من العالم، وأن ما لا يقل عن 3,3 بلايين شخص معرضون بشدة لتأثيراته⁽³⁾. واتسمت السنوات التي مرت منذ اعتماد اتفاق باريس بأنها كانت الأكثر حرارة على الإطلاق، علماً أن العقد الماضي شهد تأثر ما يقرب من 4 بلايين شخص بالكوارث المرتبطة بالمناخ⁽⁴⁾.

(1) جميع المساهمات متاحة في: <https://www.ohchr.org/en/climate-change/impact-climate-change-rights-people-vulnerable-situations>

(2) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/35/10.

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), "Summary for Policymakers" in *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability – Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, H.-O. Pörtner and others, eds. (forthcoming), p. 11. جميع الإشارات إلى أرقام فصول وصفحات تقرير التقييم السادس مأخوذة من النسخة النهائية المتاحة في الموقع الشبكي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

(4) انظر: الأمم المتحدة، كلمة الأمين العام أمام مؤتمر القمة العالمي - الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

فعلى سبيل المثال، كانت حرائق الغابات التي شهدتها أستراليا في الفترة 2020/2019 هي الأسوأ في هذا البلد وأثرت على جملة من الحقوق من بينها الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في السكن اللائق. ولقي ما لا يقل عن 220 شخصاً مصرعهم في الفيضانات المفاجئة التي أعقبت هطول أمطار غزيرة في أوروبا الغربية في تموز/يوليه 2021⁽⁵⁾. وفي عام 2021، تأثر بالفيضانات أكثر من 1,2 مليون شخص في غرب ووسط أفريقيا⁽⁶⁾. وفي السلفادور وغواتيمالا وهندوراس - الواقعة في منطقة الممر الجاف لأمريكا الوسطى والمتأثرة بشدة بتغير المناخ - بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 ما يقدر بنحو 6,4 ملايين شخص⁽⁷⁾. وفي آسيا والمحيط الهادئ، أثرت الكوارث المرتبطة بالمناخ بشدة على أكثر من 57 مليون شخص في عام 2021، وتأثر أكثر من 18 مليون شخص في الهند وحدها بشدة بالفيضانات والأعاصير⁽⁸⁾.

6- ويشكل تغير المناخ أزمة ترتبط بالبيئة والعدالة الاجتماعية على حد سواء، وتثير مطالب متداخلة تستدعي العمل المناخي والمساواة الاجتماعية⁽⁹⁾. وعلى الصعيد العالمي، تؤدي أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى إدامة أوجه إجحاف تاريخية يعود تاريخها إلى الاستعمار. وقد أسهمت البلدان الصناعية تاريخياً بقدر مفرط في التدهور البيئي وتغير المناخ. وبينما يتحمل أعضاء مجموعة الـ 20 معاً المسؤولية عن 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم⁽¹⁰⁾، لا تمثل مساهمة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً مجتمعة في هذا الصدد سوى نحو 2 في المائة من الانبعاثات العالمية⁽¹¹⁾. ومع ذلك، يُترك مهمشو العالم في شماله وجنوبه ليتحملوا العبء الأكبر من التأثيرات. ويشكل التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة داخل البلدان وفيما بينها عاملاً رئيسياً في الظلم المناخي الحاصل⁽¹²⁾. وتتطلب حماية حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة من أسوأ تأثيرات تغير المناخ اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الاحترار العالمي إلى أقصى حد ممكن. ويتطلب تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في وقف منحنى الاحترار في مستوى دون 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية خفضاً بنسبة 45 في المائة للانبعاثات العالمية بحلول عام 2030

- Angela Dewan, "Germany's deadly floods were up to 9 times more likely because of climate change, study estimates", *CNN*, 24 August 2021 (5)
- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West and Central Africa: Situation Report", 31 December 2021 (6)
- World Food Programme, "Central America: Meet people's needs and tackle root causes of migration, says report", 23 November 2021 (7)
- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, "Over 57 million affected by climate disasters across Asia Pacific in 2021", 15 December 2021 (8)
- Joanna Bourke Martignoni, ورقة مقدمة من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، الصفحة 1. انظر أيضاً: "Intersectionalities, human rights and climate change: Emerging linkages in the practice of the UN human rights monitoring system", in the *Routledge Handbook of Human Rights and Climate Governance*, Sébastien Duyck, Sébastien Jodoin and Alyssa Johl, eds. (London, Routledge, 2018) (9)
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Carbon Pricing in Times of COVID-19: What Has Changed in G20 Economies?* (Paris, 2021) انظر: (10)
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *FAO'S Work with Small Island Developing States: Transforming Food Systems, Sustaining Small Islands* (Rome, 2019), p. 5, and United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Smallest footprints, largest impacts: Least developed countries need a just sustainable transition" (11)
- Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, chap. 1, p. 50 (12)

مقارنة بمستويات عام 2010 وتحييد الأثر الكربوني بحلول منتصف القرن. ولا يزال هذا الهدف بعيد المنال، إذ تزايدت بين عامي 2010 و2019 انبعاثات غازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 12 و13 في المائة على التوالي⁽¹³⁾. وستكون هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في استثمارات التكيف لمواجهة التأثيرات المتسارعة. وبيّنت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن التكيف خطوة ناجحة، لكن جهود التكيف الحالية أقل بكثير مما هو مطلوب⁽¹⁴⁾. وتتفاقم آثار أزمة المناخ بسبب نقص الموارد اللازمة لبناء القدرة على تحملها، بما في ذلك على صعيد نظم الإنذار المبكر، والبنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ، وإصلاح النظم الإيكولوجية، والتكيف المجتمعي، وغير ذلك من الخطوات الكثيرة الأخرى⁽¹⁵⁾. ومن الواضح أن الالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في غلاسكو في عام 2021، الذي يقوم على مضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025، ليس كافياً؛ ويجب أن تُرصد للتكيف نسبة 50 في المائة من مجموع التمويل المناخي. ومن الضروري إزالة العقبات التي تحول دون حصول الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً والمجتمعات المحلية التي تتأثر بصورة غير متناسبة بتغير المناخ على التمويل الذي هي في أمس الحاجة إليه. ومن أجل التصدي بفعالية أكبر لما يتسبب فيه تغير المناخ من تأثيرات يتكدها الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، لا بد من فهم الممارسات التمييزية ومسألة التوزيع غير العادل للسلطة ومعالجتهما على نحو أفضل⁽¹⁶⁾.

7- ويؤثر تغير المناخ في الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في الغذاء، والحق في المياه والصرف الصحي، والحق في تقرير المصير، والحق في الثقافية وكثير من الحقوق الأخرى، ويؤدي إلى آثار تتباين بحسب العامل الجنساني⁽¹⁷⁾، بالنظر إلى استبعاد بعض الفئات من البحث وإلى ما ينتج عن ذلك من نقص في البيانات - بما في ذلك البيانات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ والقدرة على التكيف⁽¹⁸⁾. وسلّمت الجمعية العامة بأن الوصم قد يؤثر سلباً على جمع البيانات، وهو ما قد يُخرج من دائرة الضوء الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة⁽¹⁹⁾.

8- وكثيراً ما تواجه الشعوب الأصلية أوجه حيف ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية مرتبطة بما تتعرض له من تهديدات وتمييز تاريخيين مستمرين. وتتوثر الظواهر الجوية القصوى، والجفاف، وذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، واحترار المحيطات، وتحمض وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، تأثيراً خطيراً على أقاليم الشعوب الأصلية، مما يعرض للخطر الأمن الغذائي، وسبل العيش التقليدية،

(13) Intergovernmental Panel on Climate Change, "Summary for Policymakers" in *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change – Contribution of Working Group III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, P. R. Shukla and others, eds. (forthcoming), p. 21, footnote 41.

(14) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, chap. 11, p. 97.

(15) انظر، على سبيل المثال، [A/HRC/48/78](#).

(16) Submission by the Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights and others, p. 1; submission by Notre Affaire à Tous, p. 3; and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Understanding Human Rights and Climate Change"

(17) انظر: OHCHR, the United Nations Environment Programme and the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "Human Rights, the Environment and Gender Equality: Key Messages"

(18) المرجع نفسه.

(19) انظر القرار 284/75. انظر أيضاً: Sara L. M. Davis, *The Uncounted: Politics of Data in Global Health* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2020), p. 46.

والممارسات الثقافية، وتقرير الشعوب الأصلية لمصيرها⁽²⁰⁾. وتتفاقم هذه الأخطار في ضوء العلاقة الوثيقة التي تربط العديد من الشعوب الأصلية بالبيئة وبأراضيها ومواردها وأقاليمها التقليدية.

9- وتتداخل أقاليم الشعوب الأصلية تداخلاً حاسماً مع مناطق يقدر أنها تضم نحو 80 في المائة من التنوع البيولوجي الموجود في كوكب الأرض⁽²¹⁾، فضلاً عن الغابات والأراضي الخثية وغيرها من النظم الإيكولوجية التي تحتزن كميات هائلة من الكربون. وتؤدي الشعوب الأصلية دوراً أساسياً في حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية وإدارتها وإدارة مستدامة، الأمر الذي يمثل عاملاً أساسياً في الحفاظ على هدف الـ 1,5 درجة مئوية في متناول اليد وتعزيز القدرة على تحمل تأثيرات تغير المناخ⁽²²⁾. وتشكل التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ والجهود المبذولة للتخفيف من حدته أخطاراً تتعرض لها بدرجة أكبر مجتمعات الشعوب الأصلية التي لا تتمتع بضمان يحمي حقها في الأراضي والموارد. وقد تتفاقم تأثيرات تغير المناخ التي تمس بحقوق الإنسان بسبب الصناعات الاستخراجية، وقطع الأشجار، والاستيلاء على الأراضي، ومبادرات الحفاظ المنفذة في أقاليم الشعوب الأصلية⁽²³⁾. ويترتب على مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ التي تُنفذ دون موافقة الشعوب الأصلية الحرة والمسبقة والمستنيرة تأثير سلبي يمس أيضاً بحقوق هذه الشعوب⁽²⁴⁾.

10- وتتأثر المجتمعات المحلية والفلاحون تأثراً شديداً بتغير المناخ بسبب تأثيره السلبي على إمكانية الحصول على الغذاء في العديد من المجتمعات الريفية، وهي مشكلة كثيراً ما تتفاقم بسبب عدم ضمان حياة الأراضي⁽²⁵⁾. وتؤدي المجتمعات المحلية، شأنها شأن الشعوب الأصلية، دوراً حيوياً في إدارة وحفظ مخزون كربون الغابات الاستوائية⁽²⁶⁾. وحيثما تكون أراضي الغابات المجتمعية معترف بها ومحمية قانوناً، يتعزز بصورة عامة مخزون الكربون وتنخفض معدلات إزالة الغابات⁽²⁷⁾. وبالنظر إلى اعتماد المجتمعات المحلية والفلاحين بصورة مباشرة على النظم الإيكولوجية لتلبية احتياجاتهم الأساسية⁽²⁸⁾، فهم يتعرضون بوجه خاص للتأثر بتغير المناخ. وقد أعربت الجمعية العامة، في سياق إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، عن قلقها إزاء العبء الذي يلقيه التدهور البيئي وتغير المناخ على كاهل الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وفي البلدان النامية، يقطن غالبية الأشخاص الذين يعيشون في فقر

(20) OHCHR, *Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change*, Fact Sheet No. 38 (2021). انظر أيضاً: A/HRC/38/21، الفقرة 19؛ و A/75/298.

(21) Claudia Sobrevila, *The Role of Indigenous Peoples in Biodiversity Conservation: The Natural but Often Forgotten Partners* (Washington, D.C., World Bank, 2008), p. xii

(22) A/HRC/36/46، الفقرة 7.

(23) انظر: Minority Rights Group, *Minority and Indigenous Trends 2019: Focus on Climate Justice* (London, 2019). See also communications THA 4/2021, THA 4/2020, AL THA 2/2019, OTH 23/2020, OTH 22/2020, OTH 8/2019 and OTH 7/2019, available from <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(24) A/HRC/36/46، الفقرة 14.

(25) انظر: FAO, *Indigenous Peoples, Afro-Descendants and Climate Change in Latin America: Ten Scalable Experiences of Intercultural Collaboration* (Santiago, 2021)

(26) Rights and Resources Institute Inc., “Securing Community Land Rights: Priorities and Opportunities to Advance Climate and Sustainable Development Goals”, October 2017, p. 4

(27) المرجع نفسه.

(28) Intergovernmental Panel on Climate Change, “Summary for Policymakers” in *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, p. 12

في المناطق الريفية ويعتمدون على الأنشطة الزراعية لتوفير الغذاء لأسرهم ولتوليد الدخل⁽²⁹⁾. وتتأثر النساء في المناطق الريفية بصفة خاصة بتغير المناخ وبتداخل تأثيراته مع الفقر وسوء التغذية⁽³⁰⁾. وتمثل تأثيرات تغير المناخ التي تقوض سبل عيش الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية وأمنهم الغذائي تهديداً مباشراً لتمتعهم بحقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في الصحة والحياة.

11- وفي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تمثل الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي 46 في المائة من سكان الريف⁽³¹⁾. وفي حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، يؤدي التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى تقاوم ما يسببه تغير المناخ والسياسات المناخية من تأثيرات غير متناسبة تمس بحقوقهم⁽³²⁾. ويعيش العديد من المنحدرين من أصل أفريقي في مناطق يتركز فيها الفقر، الأمر الذي يجعلهم أكثر تأثراً من غيرهم بالتدهور البيئي ومخاطر المناخ وأكثر تعرضاً لهما، في ظل غياب الموارد اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ⁽³³⁾. وفي أمريكا الجنوبية، يواجه السكان المنحدرون من أصل أفريقي تهديدات تمس بحقوقهم في الغذاء وحقوقهم في الصحة وحقوقهم في الحياة بسبب تأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الأحوال الجوية القصوى⁽³⁴⁾. وفي جميع أنحاء الأمريكتين وفي أوروبا، يتسبب تدني مستوى المساكن في المناطق المحرومة في جعل السكان المنحدرين من أصل أفريقي أكثر عرضة للظواهر المناخية، مثل الأعاصير والفيضانات، وأقل توفراً على ما يلزم للتعامل مع الحرارة الشديدة⁽³⁵⁾.

12- وأضحى تغير المناخ وتأثيراته، سواء كانت هذ التأثيرات كوارث طبيعية مفاجئة أو أحداثاً بطيئة الحدوث، محركاً متزايد الأهمية للهجرة⁽³⁶⁾. ويقدر مركز رصد النزوح الداخلي أن الظواهر الجوية القصوى، بما في ذلك الفيضانات والعواصف والجفاف، تسببت في أكثر من 89 في المائة من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث بين عامي 2008 و2020⁽³⁷⁾. وساهمت الكوارث في نزوح 30,7 مليون شخص داخلياً في عام 2020 وحده⁽³⁸⁾. وتبقى العلاقة بين تغير المناخ والهجرة علاقة معقدة⁽³⁹⁾. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تزايد حركة التنقلات السكانية في المستقبل. ومعلوم أن الفئات التي تقتدر إلى الموارد اللازمة للهجرة المخطط لها أكثر عرضة للظواهر الجوية القصوى، لا سيما في البلدان النامية المنخفضة الدخل⁽⁴⁰⁾. وتشمل الأخطار

(29) A/70/287، الفقرة 30.

(30) المرجع نفسه، الفقرة 35.

(31) FAO, *Indigenous Peoples, Afro-Descendants and Climate Change in Latin America*, p. 1.

(32) انظر: A/HRC/48/78.

(33) المرجع نفسه.

(34) World Meteorological Organization, *State of the Climate in Latin America and the Caribbean 2020*, WMO-No. 1272 (Geneva, 2022); and FAO *Indigenous Peoples, Afro-Descendants and Climate Change in Latin America*.

(35) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Situación de las personas afrodescendientes en América Latina y desafíos de políticas para la garantía de sus derechos* (Santiago, 2017), p. 78; and Aakash Naik and Aiyan Maharasingam, "Is Climate Change Racist?", Greenpeace, 1 October 2021.

(36) A/HRC/38/21، الفقرة 6.

(37) *Global Report on Internal Displacement 2021: Internal Displacement in A Changing Climate*, p. 48.

(38) المرجع نفسه، الصفحة 8، الشكل 2.

(39) A/HRC/38/21، الفقرة 8.

(40) Intergovernmental Panel on Climate Change, "Summary for Policymakers" in *Climate Change 2014: Synthesis Report—Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, R. K. Pachauri and L. A. Meyer (eds.) (Geneva, 2014), p. 16.

التي يتكبدها الأشخاص الذين ينزحون بسبب تغير المناخ صعوبات تعوق تمتعهم بحقوق الإنسان الواجبة لهم على امتداد مراحل الهجرة⁽⁴¹⁾. ويتعرض المهاجرون الذين يعيشون في أوضاع غير نظامية بوجه خاص لخطر الاستغلال والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان⁽⁴²⁾.

13- والأطفال هم أيضاً من بين أكثر الفئات تأثراً بتغير المناخ، الأمر الذي قد يؤثر على تمتعهم بحقوق الإنسان، لا سيما الحق في الصحة والتعليم والغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي وغيرها من الحقوق الأخرى⁽⁴³⁾. ويمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على البيئة الاجتماعية والمادية، بما في ذلك نتيجة للهجرة المتصلة بالمناخ، تداعيات بعيدة المدى على صحة الأطفال ونوعية حياتهم⁽⁴⁴⁾. وبالنظر إلى أن السمات الفيزيولوجية والمناعية للأطفال تتسم بأنها أقل نضجاً بالمقارنة مع البالغين، فهم يعانون على نحو أشد من تأثير عوامل الإجهاد المرتبطة بالمناخ⁽⁴⁵⁾. ويعيش ما يقرب من بليون طفل في 33 بلداً مصنفاً ضمن الفئة التي تواجه مخاطر شديدة للغاية من منظور مؤشر تأثر الأطفال بالأخطار المناخية - وهي بلدان تتبع منها مجتمعة 9 في المائة فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية⁽⁴⁶⁾. وسيكون الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم الأطفال الفقراء والأطفال الذين يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، عرضة للتأثر بصورة غير متناسبة طوال حياتهم بتأثيرات تغير المناخ الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة⁽⁴⁷⁾.

14- وتسلط ديباجة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الضوء على أن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في ظروف يطبعها الفقر. وأفادت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن الشرائح الأكثر فقراً تشكل الفئة التي ستظل تتكبد أسوأ آثار تغير المناخ⁽⁴⁸⁾. ويشمل ذلك التأثيرات التي تمس بحقوق الإنسان مثل فقدان الدخل وفرص كسب الرزق، والنزوح، والجوع، والتأثيرات الصحية الضارة⁽⁴⁹⁾. ويمكن لعوامل التمييز المتعددة والمتقاطعة المتصلة بالعمر، أو العامل الجنساني، أو التشرد، أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو إلى أقلية من الأقليات، أن تزيد من تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ⁽⁵⁰⁾. وتُسجل في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو غير متناسب نسب اعتلال ووفيات أعلى في حالات الطوارئ⁽⁵¹⁾، ويواجهون تحديات في الحصول على الدعم في مثل هذه الظروف. ويمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية المفاجئة والظواهر البطينية الحدوث على إمكانية

(41) A/HRC/38/21، الفقرة 15.

(42) المرجع نفسه.

(43) انظر، على سبيل المثال، قرار مجلس حقوق الإنسان 33/32.

(44) A/HRC/35/13، الفقرة 4.

(45) المرجع نفسه.

(46) UNICEF, *The Climate Crisis Is A Child Rights Crisis: Introducing the Children's Climate Risk Index* (New York, 2021), p. 5

(47) Siri Luthen, Erin Ryan and Jack Wakefield, *Born into the Climate Crisis: Why We Must Act Now to Secure Children's Rights* (Save the Children International, 2021), p. 6

(48) *Global Warming of 1.5°C: An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C above Pre-industrial levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty* (2018) chap. 5, p. 479

(49) المرجع نفسه.

(50) A/HRC/46/27، الفقرة 58.

(51) A/HRC/44/30، الفقرة 5.

وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والغذاء والتغذية، وخدمات الرعاية الصحية والأدوية⁽⁵²⁾. ويمكن لهذه الظواهر أيضاً أن تؤثر سلباً على تمتعهم بحقهم في التعليم والسكن اللائق والحصول على العمل اللائق⁽⁵³⁾.

15- ويتعرض بعض الأشخاص بدرجة أكبر للأخطار الناجمة عن تغير المناخ بسبب مكان مولدهم وإقامتهم. فسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية هم من بين الأكثر تعرضاً لتداعيات تغير المناخ وتأثراً بها، على الرغم من أنهم أقل من أسهم في حدوثها. وتضم الدول الجزرية الصغيرة النامية 65 مليون شخص يواجهون أوجه تآثر اجتماعية واقتصادية وبيئية فريدة⁽⁵⁴⁾. وأفادت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن الأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً المنخفضة هم من بين الفئات الأكثر تأثراً بالأحوال الجوية والمناخية القصوى، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات، والأعاصير بأنواعها، وتسرب المياه المالحة⁽⁵⁵⁾. ويهدد تغير المناخ وجود هذه البلدان في حد ذاته⁽⁵⁶⁾. وهو يؤثر بصورة خاصة على حق سكانها في الحياة والصحة والغذاء والمياه وتقرير المصير وعلى حقوقها الثقافية - إذ يواجه الناس تحديات متزايدة فيما يتصل بقدرتهم على مواصلة العيش في أراضيهم التقليدية⁽⁵⁷⁾، الأمر الذي يسهم في تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة غير متناسبة بالنزوح الناجم عن المناخ⁽⁵⁸⁾. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر الحق في السكن اللائق وكذلك سبل عيش الناس - وكثير منها مرتبط بالمناخ - بسبب غمر مرافق المصايد وغيرها من البنى التحتية⁽⁵⁹⁾.

16- ويشكل 1,1 بليون شخص يعيشون في أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً نحو 40 في المائة من فقراء العالم⁽⁶⁰⁾. ويتعرض الناس في أقل البلدان نمواً على نحو غير متناسب للآثار السلبية لتغير المناخ ويتضررون منها بشدة، رغم أن إسهامهم في حدوثها ضئيل جداً⁽⁶¹⁾. وكثيراً ما تقتر هذه الفئة للقدرة

(52) المرجع نفسه.

(53) المرجع نفسه.

(54) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, "About Small Island Developing States", available at [https://www.un.org/ohrls/content/about-small-island-developing-states#:~:text=Small%20Island%20Developing%20States%20\(SIDS,social%2C%20economic%20and%20environmental%20vulnerabilities](https://www.un.org/ohrls/content/about-small-island-developing-states#:~:text=Small%20Island%20Developing%20States%20(SIDS,social%2C%20economic%20and%20environmental%20vulnerabilities).

(55) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, "Summary for Policy Makers", pp. 10-13; and main report, chap. 8, p. 86.

(56) انظر: A/HRC/31/52.

(57) المرجع نفسه؛ OHCHR *Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change*.

(58) Intergovernmental Panel on Climate Change, "Summary for Policy Makers", *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, p. 13.

(59) المرجع نفسه؛ و A/64/255، الفقرة 32.

(60) انظر: Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, "About Least Developed Countries"; and United Nations Framework Convention on Climate Change, "20 Years of Adaptation Support for Least Developed Countries", 24 November 2021.

(61) United Nations Environment Programme (UNEP), *The Gathering Storm: Adapting to Climate Change in a Post-Pandemic World*, Adaptation Gap Report 2021 (Nairobi, 2021), p. 21. انظر أيضاً: United Nations Framework Convention on Climate Change, "20 Years of Adaptation"

على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ، ومن ثم يُعتبر تمويل أقل البلدان نمواً أمراً حاسماً في حماية السكان على نحو مناسب من أضرار تغير المناخ⁽⁶²⁾.

17- ويعيش أكثر من بليون شخص في مناطق معرضة للإجهاد المائي في حين يفقر 3,4 بلايين شخص لإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المدارة بصورة مأمونة - وهو وضع سيتفاقم من جراء تغير المناخ⁽⁶³⁾. ويؤثر تغير المناخ أصلاً على توافر المياه وعلى جودتها وعلى كمية ما يتاح منها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف ندرة المياه⁽⁶⁴⁾. ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من تواتر حالات الجفاف وحدتها وشدة وطأتها⁽⁶⁵⁾. فخلال الفترة 2009-2019، أثرت موجات الجفاف على أكثر من 100 مليون شخص، ومست بصورة شديدة بحقهم في الحياة وبسبل عيشهم وأمنهم الغذائي⁽⁶⁶⁾. وتمثل حالات الجفاف والفيضانات وارتفاع مستويات مياه البحر وتضرر الهياكل الأساسية من الكوارث بالمناخية خطراً مستمراً ومتزايداً يهدد حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المياه والمرافق الصحية والغذاء والصحة والإسكان والتعليم.

18- ومن بين الفئات الأخرى المعرضة للخطر بسبب موقعها الجغرافي تلك المتأثرة بانحسار مناطق الكتل الجليدية، وتغير النظم الإيكولوجية في المناطق الجبلية والقطبية الشمالية، وفيضانات الأنهار أو جفافها⁽⁶⁷⁾. وتشهد المناطق الجافة مستوى عالياً للغاية من الآثار الماسة بحقوق الإنسان والمخاطر المستقبلية المتصلة بتغير المناخ، وهي مناطق تغطي حوالي 46,2 في المائة من الأراضي على الصعيد العالمي وتضم 3 بلايين شخص⁽⁶⁸⁾. ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من تقاوم العديد من حالات التصحر، وأن يزيد من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين يعيشون في ظروف التصحر، بما في ذلك تزايد الضغط على الأراضي الذي يؤدي بدوره إلى استئصال الفقر وتزايد انعدام الأمن الغذائي⁽⁶⁹⁾. واستنتجت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تدهور الأراضي يتأثر بتغير المناخ ويؤثر فيه، كما يؤثر هذا التدهور على الناس في جميع أنحاء العالم⁽⁷⁰⁾. وفي البلدان النامية، تعيش غالبية السكان المتأثرين بتدهور الأراضي في ظروف يطبعها الفقر، بالنظر إلى التأثير السلبي لهذا التدهور على سبل عيش الناس⁽⁷¹⁾.

Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, chap. 10, p. 87; and UNCTAD, “COP26: Least developed countries need more funds to adapt to climate change”

UN-Water and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *The United Nations World Water Development Report 2021: Valuing Water*, p. vi

OHCHR, *Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change*, p. 12

Intergovernmental Panel on Climate Change, “Summary for Policy Makers” in *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, p. 14

UN-Water and UNESCO, *Valuing Water*, p. 15; FAO, *Agriculture and Climate Change: Challenges and Opportunities at the Global and Local Level – Collaboration on Climate-Smart Agriculture* (2019), p. v; and “Special thematic report on climate change and the human rights to water and sanitation by the Special Rapporteur on the human rights to safe drinking water and sanitation” (OHCHR, January 2022), part 1, para. 19

Intergovernmental Panel on Climate Change, “Summary for Policy Makers” in *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, pp. 8 and 19

Intergovernmental Panel on Climate Change, “Chapter 3: Desertification” in *Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems* (2020)

المرجع نفسه. (69)

المرجع نفسه. (70)

المرجع نفسه. (71)

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة في سياق تغير المناخ

ألف - الإطار القانوني والسياساتي

19- تنص الصكوك الدولية التسعة الأساسية لحقوق الإنسان على التزامات قانونية ملزمة للدول الأطراف فيها، بما في ذلك بعض الالتزامات ذات الصلة بتغير المناخ⁽⁷²⁾. وقد يتطلب الوفاء بهذه الالتزامات في سياق تغير المناخ، أن تتخذ الدول، في جملة أمور، إجراءات لحماية الناس من أضرار تغير المناخ التي تؤثر في التمتع بحقوق الإنسان وأن تنفذ سياسات مناخية مستوعبة للجميع. وينبغي للعمل المناخي أن يصب في تمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وأن يضمن مشاركتهم الكاملة والفعالة بوصفهم أصحاب حقوق.

20- ويبيّن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 2007، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1989 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (رقم 169)⁽⁷³⁾ الحقوق المحددة الواجبة للشعوب الأصلية - بما في ذلك الحق المتعلق بالتنشاور والمشاركة⁽⁷⁴⁾. ويُسَلّم الإعلان في ديباجته بأن احترام معارف الشعوب الأصلية وثقافتها وممارساتها التقليدية يسهم في التنمية المستدامة والمنصفة والإدارة السليمة للبيئة. وتقتضي المادة 32 من الإعلان من الدول أن توجد آليات فعالة للانتصاف العادل والمنصف إزاء الأنشطة التي تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية أو أقاليمها وغيرها من الموارد، وأن تخفّف من أي تأثير سلبي على الصعيد البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الروحي. وتتناول المادة 29 من الإعلان حق الشعوب الأصلية في حفظ البيئة وأراضيها وأقاليمها ومواردها وحمايتها. وعلاوة على ذلك، ينص الإعلان على ضرورة الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في جميع التدابير والمشاريع التي تؤثر في حقوقها (المادتان 19 و32). ويشمل ذلك الإجراءات المتعلقة بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

21- وينص إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية على حق هذه الفئة في المساهمة في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية ومحلية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك من خلال استخدام الممارسات والمعارف التقليدية (المادة 18(3)). ويحدد أيضاً حقها في الحصول على التدريب الكافي، بما في ذلك التدريب المتعلق بتغير المناخ (المادة 25(1))، وضرورة أن توجد الدول آليات فعالة للانتصاف، بما في ذلك إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة لها (المادة 12(5)).

22- وفي إعلان وبرنامج عمل ديربان، دُعيت الدول، في جملة أمور، إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات العامة المتعلقة بقضايا الصحة والبيئة، وضمان مراعاة الشواغل ذات الصلة في عملية اتخاذ

(72) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

(73) صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية 24 دولة. انظر: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:312314

(74) اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، المواد 6 و15 و17 و22 و27 و28.

القرارات العمومية المتعلقة بالبيئة، وتقاسم التكنولوجيا والممارسات الناجحة لتحسين صحة الإنسان وسلامة البيئة في جميع المجالات، واتخاذ تدابير الانتصاف المناسبة فيما يتعلق بالفئات المتأثرة⁽⁷⁵⁾.

23- وتؤكد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره 4/17، أن الدول ملزمة بتقديم الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ثالثة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية، داخل إقليمها أو ضمن ولايتها القضائية. وتنص المبادئ التوجيهية على وجوب أن تتخذ الدول تدابير كافية، تقوم على سياسات وتشريعات وأنظمة وأحكام قضائية فعالة، لحماية جميع الأشخاص من الأضرار التي تمس بحقوق الإنسان وتكون مؤسسات الأعمال التجارية ضالعة فيها، بما في يشمل الضرر البيئي الذي قد تساهم فيه هذه المؤسسات. ويشمل التزام جميع مؤسسات الأعمال باحترام حقوق الإنسان الالتزام بعدم التسبب في أي ضرر وبمعالجة التأثيرات السلبية الماسة بحقوق الإنسان التي قد تكون تسببت أو ساهمت فيها. وعند حدوث تأثيرات سلبية أو أضرار، يجب أن تتاح للمتضررين إمكانية الوصول إلى سبيل انتصاف فعال⁽⁷⁶⁾.

24- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 13/48، الذي يعترف بحق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة ومستدامة - وهي خطوة مهمة نحو ضمان تمتع جميع الناس بمناخ مأمون ومستقر ونظم إيكولوجية سليمة وبيئة غير سامة، فضلاً عن حقهم في المشاركة وفي الوصول إلى المعلومات والعدالة في القضايا البيئية⁽⁷⁷⁾.

25- وترد هذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات المتصلة بتغير المناخ أيضاً في مجموعة من الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، بما فيها الصكوك المبينة أدناه.

26- وتنص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أن تضطلع الأطراف بتعزيز وتيسير وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره ومشاركته في التصدي لتغير المناخ وبلورة استجابات ملائمة له. وتنص المادة 3 على ضرورة أن يولى الاعتبار التام، في سياق الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، لا سيما تلك المعرضة بوجه خاص للآثار السلبية لتغير المناخ، وكذلك للأطراف، لا سيما البلدان النامية الأطراف، التي سيتعين عليها تحمل عبء غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية.

27- ووفقاً لديباجة اتفاق باريس، ينبغي للأطراف أن تحترم وتعزز وتراعي في سياق التصدي لتغير المناخ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان - بما في ذلك الحق في الصحة؛ وحقوق الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والأطفال، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛ والحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والمساواة بين الأجيال. وتشمل مواد الاتفاق 7 و9 و11 التزامات تتعلق بالتعاون الدولي، والتمويل المناخي، وبناء القدرات فيما يتصل بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، لا سيما إزاء الفئات والشعوب والبلدان الأكثر عرضة للتأثيرات المناخية. وتنص المادة 12 من اتفاق باريس على التزام الأطراف بالتعاون من أجل تعزيز التكيف، والتدريب، والتوعية العامة، والمشاركة العامة، ووصول الجمهور إلى المعلومات في مجال تغير المناخ⁽⁷⁸⁾. وتشير المادة 7(5) من اتفاق باريس تحديداً إلى استخدام المعارف التقليدية، ومعارف الشعوب

(75) برنامج العمل، الفقرة 111.

(76) انظر: OHCHR، "Human Rights, Climate Change and Business: Key Messages".

(77) ورقة مقدمة من منظمة الصحة العالمية، الصفحة 6.

(78) انظر: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XXVII-7-d&chapter=2.7&clang=en

الأصلية، ونظم المعارف المحلية في استراتيجيات التكيف، فضلاً عن الحاجة إلى أن تكون إجراءات التكيف قطرية التوجيه وأن تستجيب للمنظور الجنساني وأن تكون تشاركية وشفافة⁽⁷⁹⁾.

28- وتجدر الإشارة أيضاً إلى المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المعتمد في عام 1992، والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) المعتمدة في عام 1998، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) المعتمد في عام 2018، وهي صكوك تكفل كلها الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المشاركة، والحق في الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية. ويهدف اتفاق إسكاسو إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحق في الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في صنع القرارات البيئية، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية. ويبين الاتفاق على وجه التحديد مسؤوليات أطرافه عن إشراك الأشخاص أو الجماعات الذين يعيشون في أوضاع هشة في الاضطلاع بهذه الجهود. ولدى تنفيذ الاتفاق، يتعين على الأطراف أن تكفل احترام تشريعاتها المحلية والتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

29- وتتناول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، على وجه التحديد مسألة الأراضي الجافة التي تضم بعضاً من أكثر النظم الإيكولوجية والشعوب هشاشة في العالم. وتشجع الاتفاقية على التهيئة التشاركية لبرامج وطنية (المادتان 3(أ) و5(د)) وتتص على ضرورة أن تدعم البلدان الأطراف المتقدمة الجهود التي تبذلها البلدان النامية المتأثرة، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، من أجل مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف (المادة 6).

30- ويسلط مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) لعام 2014 الضوء على أهمية إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في كفاءة فعالية العمل المناخي كجزء من الجهود المبذولة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق التنمية المستدامة.

31- وتركز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصفة خاصة على الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة وعدم ترك أي شخص خلف الركب. ويشكل تنفيذ العمل المناخي الفعال في إطار الهدف 13 محوراً أساسياً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

باء - الفئات التي تعيش في أوضاع هشة بوصفها عنصراً فاعلاً في التغيير

32- يمثل الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المشاركة المجدية، والحق في الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية، بما في ذلك في سياق تغير المناخ، عوامل أساسية لتمكين الناس من المشاركة في العمل المناخي ولجعل هذا العمل ملبياً لاحتياجاتهم. وقد أدت الفئات التي تعيش في أوضاع هشة دوراً مهماً في تعزيز العدالة المناخية. واتخذت مجموعة واسعة من الخطوات للتصدي لتغير المناخ وتأثيراته غير المتناسبة عليها، بما في ذلك من خلال تنظيم مسيرات للدفاع عن قضايا المناخ أو المشاركة فيها، وإنشاء منظمات ناشطة في المجتمع المدني واتخاذ مبادرات شعبية في مجال العمل المناخي، والمشاركة في النقاضي من أجل المناخ. ولا يمكن للعمل المناخي أن يكون فعالاً تماماً دون أن يعكس وجهات نظر هذه الفئات وتجاربها الحية. وينبغي أن تسترشد عملية صنع السياسات المناخية بمهارات ومعارف

(79) انظر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان A/HRC/41/26 للاطلاع على نبذة عامة عن الأطر القانونية والسياساتية ذات الصلة بتغير المناخ والمساواة بين الجنسين.

الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ويتعين أن تُصمم هذه السياسات وفقاً لاحتياجاتهم ومتطلباتهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نهج قائم على الحقوق ومرتكز على قيم ومبادئ مثل المشاركة المستوعبة للجميع، والشفافية، والمساءلة، والمساواة، وعدم التمييز، والإنصاف، والتضامن، والتعاطف، والعدالة.

33- وأدى السكان المنحدرون من أصل أفريقي دوراً أساسياً في توثيق التأثيرات السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي وفي الاحتجاج عليها والتحرك إزاءها. وتستفيد حركة العدالة البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية من وجود قيادات متنوعة تضم أمريكيين من أصل أفريقي، ولاتينيين، وآسيويين، وأفراد منحدريين من جزر المحيط الهادئ، وأمريكيين أصليين⁽⁸⁰⁾. وتعمل شبكة 'سيد' المناخية لشباب السكان الأصليين - وهي حركة شبابية تمثل السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس - على حماية أراضي هذه الفئة وثقافتها ومجتمعاتها من تبعات استخراج الوقود الأحفوري والاحترار العالمي⁽⁸¹⁾. وقاد منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية برنامجاً بحثياً تشاركياً نسوياً يرمي إلى مساعدة نساء الشعوب الأصلية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على توثيق تجاربهم وأوجه تجاوبهم مع تغير المناخ واحتياجاتهم، من أجل دعم أكثر الفئات تأثراً بتغير المناخ في سياق بلورة السياسات المناخية⁽⁸²⁾.

34- وخلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشبيبة - التي تمثل فئة الأطفال والشباب في أعمال الاتفاقية الإطارية، ومجموعة من الحكومات الإعلان المتعلق بالأطفال والشباب والعمل المناخي. ويتناول الإعلان حقوق الأطفال والشباب في سياق الأضرار البيئية وتغير المناخ⁽⁸³⁾. وتضطلع حركات العدالة البيئية والمناخية بدور رئيسي في تعزيز العمل المناخي القائم على الحقوق. ويمكنها أن تسهم في جعل العمل المناخي أكثر فعالية واستدامة من خلال إعلاء صوت الفئات الأكثر تأثراً بتغير المناخ وتعزيز نهج مستوعب للجميع، بما في ذلك ضمن هذه الحركات في حد ذاتها.

35- وأقرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بما تكتسبه المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية من أهمية في تحقيق التكيف الفعال، بما في ذلك نظرتها الشاملة للمجتمع المحلي والبيئة⁽⁸⁴⁾. وغالبا ما تكون الممارسات التقليدية فعالة للغاية في حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ. وأنشئ منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز تبادل التجارب وأفضل الممارسات المتصلة بنظم المعارف التقليدية والمحلية والأصلية، وبناء قدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إطار العمليات الجارية في إطار الاتفاقية، وتيسير إدماج مختلف النظم المعرفية وممارساتها وابتكاراتها في العمل المناخي وبرامج المناخ وسياساته⁽⁸⁵⁾. وفي سياق المشاورات المتعلقة بإعداد هذا التقرير، تقاسمت جهات من أصحاب المصلحة ممارسات جيدة تنفذها الشعوب الأصلية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

(80) Renee Skelton and Vernice Miller, "The Environmental Justice Movement", Natural Resources Defence Council, 17 March 2016.

(81) انظر : <https://www.seedmob.org.au/>.

(82) Alyson Brody, "Mapping the Linkages between Climate Change, Health, Gender and SOGIESC for the Asia-Pacific Region", Literature Review, January 2021, p. 27.

(83) ورقة مقدمة من مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، الصفحة 1. (ورقة مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب ومجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشبيبة).

(84) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, chap. 9, p. 37.

(85) انظر : <https://unfccc.int/LCIPP#:~:text=The%20Local%20Communities%20and%20Indigenous,a%20common%20concern%20of%20humankind>.

ففي هندوراس، تطبق الشعوب الأصلية والهندوراسيون المنحدرون من أصل أفريقي معارف الأجداد للتخفيف من آثار تغير المناخ⁽⁸⁶⁾. وفي إكوادور، تستعين مجتمعات شوار وأشوار بشبكات لتبادل البذور، وبالتتقيف بالزراعة التقليدية، وتغيير المغارس لتحسين القدرة على تحمل الكوارث المتصلة بالمناخ⁽⁸⁷⁾. واختار شعب وامبيس في منطقة الأمازون في بيرو تطوير خطته الخاصة للتكيف مع المناخ للحد من الأضرار المناخية ومن تدهور الغابات بحلول عام 2030⁽⁸⁸⁾. ويمثل احترام حق الشعوب الأصلية في معارفها التقليدية وأراضيها ومواردها وأقاليمها عاملاً أساسياً في الجهود الرامية إلى حماية الشعوب والكوكب.

36- وكثير من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وينشطون من أجل العدالة المناخية هم أيضاً مدافعون عن حقوق الإنسان البيئية، ويكتسي عملهم أهمية حاسمة في حماية التنوع البيولوجي، والتصدي للتدهور البيئي والتلوث، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويقع على عاتق الدول التزام أساسي بضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية من العمل بأمان وحمايتهم من التخويف والهجمات والانتقام. ومن شأن سياسات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، والضمانات، والعمليات التشاركية المستوعبة للجميع، وآليات الانتصاف المستقلة، أن تساعد في تمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وأن تساهم في الحد مما قد ينجم عن قوانين الدولة وسياساتها وإجراءاتها وعن أنشطة مؤسسات الأعمال من آثار سلبية تمس بحقوق الإنسان والبيئة.

37- وأصبح التفاضل من أجل المناخ أداة متزايدة الفعالية في مُساءلة الدول ومؤسسات الأعمال التجارية وحماية حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة من التأثيرات السلبية لتغير المناخ. ومع أن الفئات الأكثر تأثراً بتغير المناخ قد تواجه تحديات في اتخاذ إجراءات قانونية يُحتمل أن تكون مكلفة وأن تستغرق وقتاً طويلاً⁽⁸⁹⁾، يساهم نجاح التفاضل من أجل المناخ واستناده إلى الحقوق، سواء اضطلع به الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة أو اضطلع به باسمهم، في تعزيز الطموح المناخي للبلدان ومؤسسات الأعمال⁽⁹⁰⁾. ففي أيار/مايو 2021، صدر أول حكم قضائي رئيسي ضد شركة في موضوع متعلق بتغير المناخ، وذلك في قضية ميليويديفينسي وآخرون ضد شركة رويال داتش شيل بي إل سي (*Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell PLC*)، إذ أمرت محكمة مقاطعة لاهاي شركة شل بخفض انبعاثاتها بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030. واستأنفت شركة شل الحكم الصادر في حقها ولا تزال القضية قيد البحث حالياً. وحكمت المحكمة العليا في كولومبيا في أيار/مايو 2018 لصالح مجموعة تتألف من 25 طفلاً وشاباً في قضية *أجيال المستقبل ضد وزارة البيئة وآخرين*، معتبرة أن حقهم الدستوري في بيئة صحية يتعرض للانتهاك بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات في الأمازون. وفي رد للجنة حقوق الطفل على التماس قدمه 16 طفلاً يزعمون فيه أن عدم كفاية الإجراءات المناخية التي تتخذها خمسة بلدان ينتهك حقوقهم، خلصت اللجنة إلى أن الدول يمكن أن تكون مسؤولة عما ينتج عن تغير المناخ من تأثيرات ماسة بحقوق الإنسان تحدث خارج إقليمها⁽⁹¹⁾.

(86) ورقة مقدمة من هندوراس، الصفحة 18.

(87) ورقة مقدمة من منظمة البقاء الثقافي، الصفحة 4.

(88) ورقة مقدمة من المنظمة الدولية لحقوق الأرض، الصفحة 2.

(89) تقرير مقدم من مركز كاستان لقانون حقوق الإنسان، الصفحة 4.

(90) انظر، على سبيل المثال، Joana Setzer and Catherine Higham, *Global Trends in Climate Change Litigation: 2021 Snapshot* (London, Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment and Centre for Climate Change, Economics and Policy, 2021).

(91) انظر: ساكي وآخرون ضد الأرجنتين (CRC/C/88/D/104/2019)؛ وساكي وآخرون ضد البرازيل (CRC/C/88/D/105/2019)؛ وساكي وآخرون ضد فرنسا (CRC/C/88/D/106/2019)؛ وساكي وآخرون ضد ألمانيا (CRC/C/88/D/107/2019)؛ وساكي وآخرون ضد تركيا (CRC/C/88/D/108/2019).

جيم - دعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة

38- في المشاورات التي أجريت بشأن إعداد هذا التقرير، تقاسمت الدول الأعضاء عدة ممارسات جيدة تتعلق بدعم وتعزيز قدرات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. فقد أدرجت شيلي⁽⁹²⁾ والفلبين⁽⁹³⁾ مسألة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ في مساهماتهما المحددة وطنياً. وتعمل المكسيك على إدراج حالة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة في نظمها للإنذار المبكر⁽⁹⁴⁾. وتسعى موريشيوس إلى حماية النظم الإيكولوجية والمجتمعات الساحلية الضعيفة⁽⁹⁵⁾. واتخذ العراق تدابير لمنع الجفاف وحماية الأمن الغذائي للفئات الهشّة، بما في ذلك النازحون داخلياً والمجتمعات الريفية⁽⁹⁶⁾. واتخذت سلوفاكيا⁽⁹⁷⁾ وغواتيمالا⁽⁹⁸⁾ تدابير لتعزيز مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية. واعتمدت استراتيجية التكيف الوطنية لليونان تماشياً مع أحكام اتفاقية آرهوس المتعلقة بالحوكمة التشاركية⁽⁹⁹⁾. ومن المتوقع أن تستوعب خطة التكيف الوطنية للأرجنتين، التي تجري صياغتها حالياً، المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية⁽¹⁰⁰⁾. وتتضمن خطة لاتفيا الوطنية للتكيف مع تغير المناخ الممتدة حتى عام 2030 أحكاماً تتعلق بالفئات الأقل حماية في المجتمع⁽¹⁰¹⁾.

39- وتناشد البلدان المتأثرة بتغير المناخ البلدان المتقدمة على نحو متزايد بأن تفي بالتزاماتها الدولية في مجال التمويل المناخي - بما في ذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - كجزء من دعوتها إلى إحقاق العدالة المناخية⁽¹⁰²⁾. ودعا مجلس حقوق الإنسان، في قراره 24/47، الدول إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، لا سيما في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لمساعدة أشد الفئات تأثراً على التكيف مع ما ينجم عن تغير المناخ من آثار سلبية تمس بحقوق الإنسان الواجبة لها وعلى التخفيف منها⁽¹⁰³⁾. وتقع على الدول الأعضاء في اتفاق باريس التزامات بتعبئة التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال التعاون الدولي - بما يشمل التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، مراعية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها في ضوء ظروفها الوطنية، واحتياجات البلدان النامية. ومن شأن الوفاء بهذه الالتزامات أن يُسهم في معالجة ما يترتب على تغير المناخ، الآن أو في المستقبل، من آثار سلبية تمس بحقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة⁽¹⁰⁴⁾.

40- وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع على الدول التزام بحماية حقوق الإنسان وإعمالها. ويشمل ذلك التزامات بمنع حدوث ومعالجة ما يترتب على تغير المناخ من آثار سلبية تمس بحقوق

(92) ورقة مقدمة من شيلي، الصفحة 6.

(93) ورقة مقدمة من الفلبين، الصفحة 5.

(94) ورقة مقدمة من المكسيك، الصفحة 12.

(95) ورقة مقدمة من موريشيوس، الصفحة 4.

(96) انظر الورقات المقدمة من العراق.

(97) ورقة مقدمة من غواتيمالا، الصفحة 20.

(98) ورقة مقدمة من المركز السلوفاكي الوطني لحقوق الإنسان، الصفحة 8.

(99) ورقة مقدمة من اليونان، الصفحة 2.

(100) ورقة مقدمة من الأرجنتين، رقم 1، الصفحة 3.

(101) ورقة مقدمة من لاتفيا، الصفحة 2.

(102) انظر: Climate Vulnerable Forum, "Special Envoy Abul Kalam Azad, Statement for Press Conference at UNFCCC COP26", 10 November 2021.

(103) الفقرة 5.

(104) المرجع نفسه، الفقرة 29 من الديباجة.

الإنسان، لا سيما حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تُدعى الدول على وجه التحديد إلى العمل معاً وتعبئة أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة من أجل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان⁽¹⁰⁵⁾. وفي سياق تغيّر المناخ، تتطلب هذه الالتزامات تعبئة فعالة للتمويل من أجل دعم عمل مناخي قائم على الحقوق يعود بالنفع على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. ويشمل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التمويل المناخي الالتزام بالتعاون الدولي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁰⁶⁾، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁰⁷⁾، وإعلان الحق في التنمية⁽¹⁰⁸⁾. ويشمل أيضاً الحماية من الأضرار التي تمس بحقوق الإنسان، ودعم المشاريع التي تعزز هذه الحقوق، وضمان تمكن الفئات والمجتمعات التي تعيش في حالة هشاشة من المشاركة المجدية والفعالة ودون تمييز في صنع القرار. ويكتسي هذا النهج أهمية حاسمة في سياق ضمان الاستخدام الفعال للحجم الكبير والمتزايد من التمويل المناخي المعبأ لتلبية الاحتياجات العاجلة، بما في ذلك التكيف. وقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التكاليف السنوية للتكيف في البلدان النامية بحلول عام 2030 ستتراوح بين 155 و330 بليون دولار، وهي احتياجات ستستمر في الارتفاع بموازاة مع ارتفاع درجات الحرارة⁽¹⁰⁹⁾.

41- ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استحوذت أغراض التخفيف من تغير المناخ على ثلثي تدفقات التمويل المناخي التي حشدتها البلدان المتقدمة في عام 2019⁽¹¹⁰⁾. ولا يزال التمويل المناخي الموجه للتكيف - وهو أولوية في حالة أفقر بلدان العالم - أقل كثيراً مما هو مطلوب للاستجابة للتأثيرات الحالية والمقبلة لتغير المناخ، خاصة في الاقتصادات النامية⁽¹¹¹⁾. ويبقى التمويل المناخي الحالي غير كاف لوضع العالم على المسار الصحيح لوقف منحى الاحترار في مستوى دون 1,5 درجة مئوية ودعم التكيف اللازم، وبالتالي فهو لا يتسق مع الالتزام بحماية حقوق الإنسان من الآثار السلبية لتغير المناخ. ومما يضاعف المشكلة أن التمويل المناخي يدعم أحياناً مشاريع كبيرة لا تتيح سوى إمكانات محدودة للوصول إلى الفاعلين المحليين بل إنها قد تضر في أسوأ الحالات بالأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة⁽¹¹²⁾. وفي كثير من الأحيان، لا يتسنى للفئات التي تكون في أمس الحاجة إلى الموارد المالية الوصول إلى التمويل المناخي الدولي⁽¹¹³⁾.

42- ويتخذ التمويل المناخي الدولي الحالي أساساً شكل قروض، في حين تبقى المساعدة المقدمة في شكل منح محدودة للغاية⁽¹¹⁴⁾. وينطوي الاعتماد على القروض لمكافحة أسوأ آثار تغير المناخ على تهديد حقيقي، لا سيما في حالة البلدان ذات الموارد المحدودة، يتمثل في تقادم مستويات الديون المرتفعة أصلاً. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص مستويات عالية من الديون، بما في ذلك في

(105) المادة (1)2).

(106) المادة 55.

(107) المواد 1-2 و11 و15.

(108) المواد 3-4 و6.

(109) انظر: *The Gathering Storm*.(110) *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries: Aggregate Trends Updated with 2019 Data – Climate Finance and the USD 100 Billion Goal* (2021), p. 7(111) UNEP, *The Gathering Storm*, p. 29(112) Center for International Environmental Law, *Funding Our Future: Five Pillars for Advancing Rights-Based Climate Finance* (2021), p. 10

(113) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(114) المرجع نفسه، ص 3.

كثير من الحالات بسبب الافتراض لمعالجة التأثيرات المناخية التي تواجهها اقتصاداتها⁽¹¹⁵⁾. وتتلقى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ما يقدر بنحو 20,5 في المائة و3 في المائة من التمويل المناخي على التوالي، وهو ما لا يتناسب مع المخاطر المناخية المتزايدة التي تواجهها⁽¹¹⁶⁾. وشكلت القروض والوسائل الأخرى غير المنح ما يقرب من نصف هذه الأموال⁽¹¹⁷⁾. ودعت الجمعية العامة، في قرارها 215/75 و203/76، إلى وضع مؤشر متعدد الأبعاد لقياس تأثير الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تيسير حصولها على التمويل التسهلي. فالتمويل المناخي المقدم في شكل منح بدلاً من القروض يمكن أن يساعد في تقادي إلقاء تكلفة أزمة المناخ على كاهل الشعوب والبلدان التي تتحمل أقل المسؤولية عن حدوثها⁽¹¹⁸⁾.

43- وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة قد التزمت بقيادة عملية تعبئة التمويل المناخي بما يتماشى مع مسؤولياتها المشتركة وإن كانت متباينة بموجب اتفاق باريس، فإن أكثر من ثلاثة أرباع التمويل المناخي يُوجّه داخلياً⁽¹¹⁹⁾. وكثيراً ما تتعدم الآليات اللازمة لكفالة الوصول واستيعاب الجميع وتفعيل الضمانات والانتصاف وقد تظل هذه الآليات مفقرة للتنفيذ الفعال، وهو ما يحدث مثلاً في حالة الآليات ذات الصلة بالشعوب الأصلية⁽¹²⁰⁾. ويجب على البلدان المتقدمة أن تقدم دعماً معززاً وإضافياً للأنشطة التي تعالج الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ وتأثيرات الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية على الموارد وحقوق الإنسان، بما في ذلك على الثقافة والحياة، وسبل العيش، والأراضي - بما يعود بالنفع على الفئات الأشد تأثراً في المقام الأول⁽¹²¹⁾.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

44- يؤثر الفقر وعدم الإنصاف التاريخي والهيكلية والتمييز، فضلاً عن الجغرافيا، على مدى تعرض الناس للآثار السلبية لتغير المناخ. وتسهم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في جعل الناس يعيشون أوضاعاً هشة وفي زيادة تعرضهم للمعاناة الناجمة عما يتسبب فيه تغير المناخ من تأثيرات سلبية تمس بحقوق الإنسان. ويزيد تداخل التمييز مع هذه العوامل من تفاقم العبء غير العادل الناجم عن الأضرار المناخية. ويجب أن يعالج العمل المناخي القائم على الحقوق الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي وعدم المساواة.

45- وغالباً ما تكون الفئات التي تعيش في أوضاع هشة أكثر عرضة لتأثير تغير المناخ رغم أنها أقل من أسهم في حدوثه. وينبغي أن تضطلع الفئات التي يقع عليها أكبر قدر من المسؤولية عن

(115) Oxfam International, *Climate Finance Shadow Report 2020: Assessing Progress towards the \$100 Billion Commitment* (October 2020).

(116) OECD, *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries*, المرجع نفسه، الصفحة 3؛ و، p. 9.

(117) Oxfam International, *Climate Finance Shadow Report 2020*, p. 4.

(118) انظر: United Nations, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Summary: Financing for Sustainable Development Report 2021*.

(119) Climate Policy Initiative, *Global Landscape of Climate Finance 2021* (December 2021), p. 4.

(120) انظر: A/HRC/36/46.

(121) A/74/161، الفقرة 91.

حدوث تغير المناخ بجهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وأن تُشرك الفئات الأكثر تأثراً بتغير المناخ كجزء من الحل.

46- وإلى جانب الاعتراف بالأخطار التي تواجهها الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة، بما في ذلك الأخطار المتصلة بالتمييز، وتقييم تلك الأخطار على نحو أفضل، من الأهمية بمكان أن يُنظر إلى هذه الفئات على أنها عنصر فاعل في التغيير وأن تُكرس وتُعزّز حقوقها وكرامتها على اعتبار أنها تمتلك القدرة على التحمل والمعرفة والمهارات اللازمة لدعم العمل المناخي الفعال. فالحق في المشاركة والحق في الوصول إلى المعلومات والحق في الوصول إلى العدالة كلها حقوق تمثل عناصر أساسية للعمل المناخي الفعال والمنصف. ويجب أن يظل الوفاء بالالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة الكفيلة بضمان المشاركة المنصفة والفعالة والمجدية في صنع القرارات البيئية أولوية في هذا الصدد.

47- ويتطلب الحد من تأثيرات تغير المناخ التي تمس بالتمتع بحقوق الإنسان التنفيذ العاجل للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس. ويتطلب وقف منحى الاحترار في مستوى دون 1,5 درجة مئوية خفضاً عالمياً بنسبة 45 في المائة لانبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 وتحييد أثر الكربون بحلول منتصف القرن. ويلزم بذل جهود على نطاق المنظومة لمعالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تسبب الانبعاثات، إلى جانب جهود تصب في معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية التي تؤدي إلى تفاقم تأثيراتها. وثمة حاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل الدولي للمناخ، وتخصيص 50 في المائة منه للتكيف، لتمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وتعزيز قدرتهم على التحمل والحد من التأثير السلبي لتغير المناخ على حقوقهم. فبدون تعزيز كبير للتمويل المناخي، وتوزيعه على نحو أكثر إنصافاً، وتيسير إتاحته للبلدان والأشخاص الأكثر تأثراً بتغير المناخ، سيظل هذا التمويل أبعد ما يكون عن تلبية الالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلدان المتقدمة من أجل تخفيف العبء الإضافي الذي يفرضه تغير المناخ على الاقتصادات النامية وتقاسمه.

باء - التوصيات الموجهة إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين

48- يوجه الأمين العام التوصيات التالية إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة تأثيرات تغير المناخ التي تمس بحقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

49- اتخاذ إجراءات مناخية فورية وطموحة وقائمة على الحقوق، بما في ذلك عن طريق اعتماد وتنفيذ خطط عمل مناخية وطنية مستوعبة للجميع وقائمة على الحقوق، تتماشى مع أهداف اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لوقف منحى الاحترار العالمي في مستوى دون عن 1,5 درجة مئوية ولحماية صحة الإنسان ورفاهيته من الآثار السلبية لتغير المناخ. ويجب على البلدان التي تتحمل تاريخياً المسؤولية عن غالبية انبعاثات غازات الدفيئة أن تكون في الطليعة بخفض الانبعاثات خفضاً صارماً وبتوجيه التمويل المناخي إلى البلدان التي توجد على جبهة الأزمة ويتبادل الحلول التكنولوجية معها بدرجة تتناسب مع حجم هذه الأزمة. ويتعين على جميع الجهات التي هي مصدر رئيسي للانبعاثات - وفي مقدمتها مجموعة العشرين - أن تتخذ خطوة إضافية للحد بقدر كبير من انبعاثاتها خلال هذا العقد.

50- ينبغي لمؤسسات الأعمال أن تحترم حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ وأن تعالج ما تتسبب أو تسهم فيه من تأثيرات سلبية ماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ.

51- ضمان أن يتمكن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ والعمل المناخي، والمشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ وتنفيذها، والوصول إلى العدالة عند حدوث أضرار مرتبطة بالمناخ. ولكي يعزز العمل المناخي حقوق الإنسان والعدالة المناخية، ينبغي للدول أن تستوعب ضمن العمل المناخي، على جميع المستويات، التجارب والخبرات الحية لمجتمعات الخطوط الأمامية من خلال ما يلي:

(أ) إتاحة وتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر، بلغات وأشكال يمكن للجميع الوصول إليها وفهمها في كل مكان، وكفالة أن يُشمل بالحماية بنظم الإنذار المبكر كل شخص في العالم في غضون السنوات الخمس المقبلة؛

(ب) كفالة تخطيط السياسات المناخية وتنفيذها في ظل مشاركة مجدية وفعالة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛

(ج) تعزيز الوصول إلى العدالة في القضايا البيئية، بما في ذلك وصول الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة إلى مرافق المحاكم والمترجمين الشفويين والخدمات المناسبة ثقافياً (القانونية وغيرها)، حسب الحاجة.

52- الاضطلاع بما يلي من أجل تعزيز قدرة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة على تحمل تغير المناخ:

(أ) تنفيذ تدابير تكيف مع المناخ تقوم على الحقوق، وتسترشد بمساهمات الأشخاص الأكثر تعرضاً للتأثير السلبي لتغير المناخ، وتستجيب لمتطلباتهم واحتياجاتهم؛

(ب) معالجة الأسباب الجذرية للتمييز ضد الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة ولاستبعادهم - بما في ذلك ما يتعلق بالأنماط التاريخية للتمييز - وتداخلاتها مع تأثيرات تغير المناخ.

53- تصميم وتنفيذ سياسات مناخية قائمة على نهج حقوق الإنسان تخدم مصلحة الفئات والمجتمعات التي تعاني بصورة غير متناسبة من تأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) جمع بيانات مصنفة عن تأثيرات تغير المناخ بطريقة تمتثل لحقوق الإنسان؛

(ب) وضع سياسات للعمل المناخي تستوعب الجميع وتقوم على الحقوق وخطط للحد من أخطار الكوارث تراعي وتعالج على وجه التحديد احتياجات الأشخاص والمجتمعات الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب في جهود الإغاثة المناخية والطوارئ؛

(ج) الاعتراف للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة بحقوقهم في أراضيهم ومواردهم وأقاليمهم ومعارفهم التقليدية وحماية هذه الحقوق؛

(د) كفالة أن تُنفذ جميع تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه التي تؤثر في حقوق الشعوب الأصلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

54- تعزيز إدماج الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة في الحركات البيئية والمناخية.

55- مضاعفة الجهود لتعزيز وحماية حق المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في الاضطلاع بعملهم في بيئة تمكينية، دون خوف من الانتقام والتهديدات والعنف والقتل. وكفالة المساءلة والوصول إلى العدالة والإنصاف عند انتهاك حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

56- وضع تدابير لكفالة أن يشمل الانتقال الطاقوي انتقالاً عادلاً للعمال والمجتمعات المحلية المتأثرة، وأن تعود استثمارات التكيف بالنفع على الجميع، بمن فيهم الفئات والمجتمعات التي تعيش في أوضاع هشة.

57- تأمين الموارد الكافية للعمل المناخي، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، تماشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد في ضوء الظروف الوطنية، لتناسب مع حجم أزمة المناخ، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تيسير وصول البلدان والشعوب الأكثر تأثراً بتغير المناخ إلى التمويل المناخي وإدماج منظور حقوق الإنسان في التمويل المناخي بصورة منهجية؛

(ب) تعزيز التمويل المناخي الدولي - وخاصة فيما يتصل بالتكيف، فضلاً عن الخسائر والأضرار - من خلال زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية؛

(ج) كفالة أن يتخذ التمويل المناخي الدولي، وخاصة التمويل الموجه للبلدان القابلة للتأثر، على نحو متزايد شكل منح بدلاً من القروض حتى لا يضاف إلى ما تحمله الاقتصادات النامية أصلاً من عبء ثقيل بسبب الديون.

58- السعي إلى معالجة ما ينجم عن الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء من تأثيرات تمس بحقوق الإنسان.